المواقف الاقليمية من الملف النووي الايراني

The positions of the regional powers on the Iranian nuclear file

جداوي خليل

جامعة زيان عاشور - الجلفة (الجزائر)، djeddaoui.khalil@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/21 تاريخ القبول: 2022/03/13 تاريخ النشر: 2022/04/27

ملخص:

يحتدم الآن جدل حاد حول البرنامج النووي الإيراني وما يعنيه بالنسبة إلى المنطقة وكيفية التعامل معه، ففي شتاء 2002 أي في الوقت الذي كانت فيه قوات التحالف تعد العدة لشن هجوم على العراق، أقرت إيران أمام العالم بأن برنامجها النووي إنما هو أكثر تطوراً مما كانت قد أعلنت عنه سابقاً، وأنها تستعمل بشكل سري تقنيات الوقود النووي الدورية بما فيها التركيز وإعادة المعالجة من دون أن تصرح عن أنشطتها هذه للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلافاً لما هو منصوص علية في اتفاقية الضمانات التي وقعتها في 13 ديسمبر 1974.

وأثار ذلك قلق البعض بأن إيران قد تكون في طور تأسيس المنشآت اللازمة لإنتاج مواد انشطارية ضمن إطار برنامج أسلحة نووية وذلك تحت غطاء برنامج مدني للطاقة النووية، غير أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا أن البرنامج النووي الإيراني هدفه الوحيد هو إنتاج الكهرباء وأن إيران يحق لها تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقاً لأحكام معاهدة منع الانتشار النووي.

كلمات مفتاحية: البرنامج النووي، المفاوضات الايرانية، العلاقات العربية، اسرائيل.

Abstract:

A sharp debate is now raging about the Iranian nuclear program and what it means for the region and how to deal with it. In the winter of 2002, when the coalition forces were preparing to launch an attack on Iraq, Iran admitted to the world that its nuclear program was more advanced than it had previously announced. It was previously reported, and that it secretly uses periodic nuclear fuel techniques, including concentration and reprocessing, without declaring its activities to the International Atomic Energy Agency, contrary to what is stipulated in the Safeguards Agreement it signed on December 13, 1974.

this raised some concerns that Iran might be in the process of establishing facilities to produce fissile material within the framework of a nuclear weapons program under the cover of a civilian nuclear energy program However, Iranian officials emphasized

that Iran's nuclear program is solely aimed at producing electricity and that Iran has the right to develop nuclear energy for peaceful purposes in accordance with the provisions of the Nuclear Non-Proliferation Treaty.

Keywords: The nuclear program, Iranian negotiations, Arab relations, Israel.

1- مقدمة

كانت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ أواخر عام 2002[1]، وهى أزمة بالمعنى الحرفي للكلمة، وبعد أن وجدت نفسها مجبرة على ذلك في وجه التقارير التي نشرتها الصحافة العالمية استناداً إلى معلومات سربتها إلى مصادر غربية حركة مجاهدي خلق المعارضة (NCR)[2] ، إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة بالنسبة لمعظم الأطراف المعنية، وأثارت صراعاً حاداً بين إرادات مختلف الأطراف، وتضمنت قدراً عالياً من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها، إذ كانت نتاجاً لتراكم مجموعة من المتغيرات السابقة التي لا ترتبط فقط بتفاعلات العلاقات الإيرانية الأمريكية، وإنما ترتبط أيضاً بقضايا منع الانتشار النووي على الساحة الدولية، ولاسيما في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة. واستحوذت المسألة النووية الإيرانية على قدر كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي، وأثارت مخاوف من نشوء حالة من التصعيد العسكري، واحتاجت إلى قدر كبير من الجهد والتفاعلات السياسية من أجل محاصرة تداعياتها السلبية. وكان السلوك الصادر عن معظم أطراف الأزمة يهدف إلى حماية مصالحها والأوضاع القائمة بأقل تكلفة مادية وبشرية، جنباً إلى جنب مع العمل قدر المستطاع على تجنب الدخول في غمار المواجهة العسكرية.

وفى الوقت نفسه، تعاملت معظم الأطراف مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، والذي يهدف إلى تجنب حدوث مواجهة مسلحة، مع محاولة التحكم في مسار التفاعلات المحيطة بالأزمة، سعياً من كل طرف إلى صيانة مصالحه. فطرفا الأزمة الرئيسيان (إيران، والولايات المتحدة) حرصا على تفادى الوصول بالأزمة إلى مستوى المواجهة المسلحة، إذ لم يكن من مصلحة إيران بالطبع أن تتعرض منشآتها النووية وقدراتها العسكرية لضربة أمريكية مدمرة، كما لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري في وقت ما تزال فيه منغمسة بالكامل في العراق، علاوة على ما يتطلبه الخيار العسكري من تكاليف سياسية وبشرية ومادية، ولكن ذلك لا ينفى أن كلاً منهما ظل يؤكد ـــ على مستوى الخطاب السياسي ـــ استعداده الكامل لمواجهة احتمالات التصعيد العسكري. ، وعلى ضوء ذلك تكون إشكالية كالتالي:

كيف كان موقف القوى الاقليمية مع ادارة ايران لازمة النووية؟.

---

1 - معهد ستوكهولم، **الكتاب السنوي للتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2011**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 846.

2- جيفري كيمب وآخرون، **الخليج وتحديات المستقبل**، الطبعة1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 234.

2 الدور الإيرانـــي في الأزمة النوويـــة

يعتبر الدور الإيراني دور مهم في الأزمة النووية الحالية بينهم وبين المجتمع الدولي، وهذا يرجع إلى السلوك التفاوضي للإيرانيين وكذا الاستراتيجيات الكبرى التي انتهجتها إيران في سياساتها الخارجية منذ دخول هذه الأزمة مرحلة الاتهام الصريح لإيران بالعمل على برنامج عسكري موازي للبرنامج المدني المعلن. وانعكس ذلك على أسلوب الإيرانيين لإدارة الأزمة النووية.

1.3. الاستراتيجية الايراني

يعتمد سلوك إيران في مفاوضاتها مع القوى الكبرى على ركيزتين أساسيتين هما: تصميمها القوي على استكمال دورة الوقود النووي، ورغبتها الظاهرة في التعاون. فعلى الرغم من أن الاتفاقات ترتبط بتعليق أنشطة التخصيب، فإن إيران أكدت أن هذا إجراء مؤقت لإظهار حسن النية. فهي ثابتة بشأن هذه النقطة حتى وهي تأيد استمرار المفاوضات. ولأجل مواصلة العمل في برنامجها النووي، فقد استنتجت إيران منذ 2002 مجموعة من الاستراتيجيات التفاوضية والمتمثلة في[1]:

القيام بأعمالهم تحت ستار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت الذي تبذل فيه جهوداً لإبقاء المفاوضات حية مع الترويكا الأوروبية.

تجنب الأزمة بطرق عديدة منها: اجتهدت إيران في عرض أعمالها (التي نظرت إليها الترويكا الأوروبية على أنها خرق لالتزامات إيران اتجاهها) على أنها رد فعل على عدم التزام أوروبا بجانبها من الاتفاقات.

تبرير إيران أعمالها على أساس أنها مقبولة وفق تفسيرها لما تم إقراره، ومن هنا كان إصرار إيران على معاودة الأنشطة في منشأة تخصيب اليورانيوم لا تشكل انتهاكاً لاتفاق باريس في 2004، لان التعليق كان طوعيا من جانب إيران وليس التزاماً. وكذلك خطوة تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي،كانت ردة فعل على قرارات مجلس الأمن المطالبة بتعليق أنشطة التخصيب الإيرانية.

على المستوى الكلامي، يواصل الإيرانيون في كل مناسبة، تأكيد نيتهم الواضحة في متابعة المفاوضات.

الإستراتيجية المتعلقة بالعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحرص إيران على تقديم نفسها كلاعب دولي متعاون، باعتباره أفضل وسيلة لتمرير ما تراه هاما جدا.

إستراتيجية كسب الوقت ويمكن تحديد أبعاد المناورة السياسية الإيرانية في ثلاثة أبعاد هي: رفض إيقاف التخصيب وتغليفه بالتفاوض، لا وقف للتخصيب قبل انتهاء المفاوضات وأخيراً لا مفاوضات بشروط مسبقة.

1- مركز يافا لدراسات الإستراتيجية، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ترجمة أحمد أبو هدية، الطبعة1، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 2006، ص77.

هذا في حين أن أول الشروط التي أرفقتها مجموعة الدول (5+1) بسلة الحوافز هو إيقاف التخصيب، ومن هنا يأتي تصادم المواقف بين الطرفين[1].

عندما تم انتخاب أحمدي نجاد رئيساً للجمهورية في جوان 2005، كان من المفترض بشكل واسع أنه سيقوم بالتركيز على الشؤون الداخلية. وكما قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية حامد رضا آصفي بعد ذلك بوقت قصير: إن المحادثات النووية هي جزء من سياستنا الشاملة التي نقررها بالإجماع، ومن الطبيعي أن تغيير الرئيس لا يؤدي إلى تغييرها . وتوج هذا التكتيك بخطاب الرئيس الإيراني في الأمم المتحدة، حيث انتقد الغرب بشدة لتدخله في البرنامج النووي الإيراني. وتسعى إيران بذلك إلى قلب الطاولة في وجه أوروبا لتظهر هذه الأخيرة وكأنها الجهة التي تطرح مطالب غير مقبولة. لذا فان إيران تسعى ببطء، لكن بثبات، إلى إيجاد جو أوسع من القبول لأنشطتها، مؤكدة رغبتها المستمرة في التعاون طالما يتم التغاضي عما ترى أنه حقها المشروع في تخصيب اليورانيوم، وهي تأمل أن تواصل، من خلال هذه الطريقة، كسب وقت ثمين للسير قدماً في برنامجها النووي، رغم أن تجنب حدوث أزمة يصبح أكثر صعوبة كما تظهره التطورات الأخيرة[2].

وعموماً، وعلى الرغم من هيكل السلطة غير الشفاف وعملية صنع القرار غير الواضحة وسياسة الأمر الواقع التدريجي في إيران، تشير إلى نفاذ الصبر اتجاه سير المفاوضات مع أوروبا والاهتمام الآخذ في الانخفاض حول أية نتيجة سلبية. ويشعر المسؤولون الإيرانيون أن الترويكا الأوروبية قد أبطأت في سيرها عن قصد على أمل إطالة المفاوضات، ربما حتى ذلك الوقت الذي يكون فيه النظام القانوني الذي يحكم انتشار الأسلحة النووية قد تغير لغير صالح إيران. ويعتبر السياق الدولي والإقليمي في هذا الشأن أمراً رئيسياً، ومع وجود أكثر من مئة ألف جندي أمريكي في العراق وارتفاع أسعار النفط، فإن قدرة واشنطن وحلفائها على استخدام وسائل قسرية قد انخفضت بشكل هام، على الأقل في نظر طهران. ومع اقتناع إيران بحقها في برنامج نووي وتصميم الغرب على حرمانها من هذا الحق، وعداء الولايات المتحدة المتأصل لنظامها، فإنه يبدو أنها قررت بأن الوقت الراهن هو الوقت المناسب لتعزيز أهدافها النووية دون القيام استبعاد اللاعبين الأساسيين الآخرين[3].

وفي كل هذا تتميز السياسة الإيرانية وخاصة في علاقاتها مع القوى الكبرى ذات العلاقة بملفها النووي، أنها سياسية لم تتبع نمطاً محدداً، وإتباعها استراتيجيات مختلفة، كما نلاحظ أن بعض هذه الاستراتيجيات لم تكن إيران تتعمد

1- حسام سويلم، ((ماذا بعد الرد الإيراني على سلة الحوافز وما هي الخيارات المتاحة))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، المجلد (07)، العدد (67)، فيفري 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN88.HTM، بتاريخ: 04أفريل2010، 20سا20د.

2- مركز يافا لدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص ص77، 79.

3- مجموعة الأزمات الدولية، **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي**، (التقرير رقم 51 حول الشرق الأوسط)، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 23 فيفري 2006، ص 10.

استخدامها ولكن فرضتها الظروف والتطورات في المنطقة، ومن الممكن أن تستخدم أكثر من إستراتيجية مع نفس الدولة وذلك نتيجة لتشابك المصالح والعلاقات بين إيران وهذه الدول. ويمكن تناول هذه الاستراتيجيات على النحو التالي:

- استراتيجيات استثمار الأخطاء: والسبب الأساسي في استخدام إيران لهذه الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بالذات دون غيرها هو أن إيران تدرك مدى قوة الولايات المتحدة وبالتالي فلا طاقة لإيران بمواجهة مباشر مع الولايات المتحدة، ومن ثم الأفضل لطهران استثمار أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة والحصول على المكاسب دون دفع أي مقابل. وقد بدأ استخدام إيران لهذه الإستراتيجية بصورة واضحة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث يمكن القول إن معظم الخطوات التي قامت بها الولايات المتحدة في المنطقة بعد هذا التاريخ صبت في صالح إيران. حيث استثمرت إيران غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق والتخلص من أعداء إيران في المنطقة، ليصبح العراق ورقة من أهم الأوراق الإيرانية التي تستخدمها في إدارتها مع الولايات المتحدة، وهي الورقة التي جعلت القوى الكبرى في العالم تسعى إلى إقامة حوار مع إيران بخصوص العراق، وهي أيضا الورقة التي جعلت من إيران رقماً صعباً في المعادلة العراقية، والتي يصعب على أي قوة إقليمية أو دولية ممارسة دور في العراق دون التنسيق معها. و لم تتوقف الأخطاء الأمريكية والاستثمار الإيراني لها عند هذا الحد فاستفادة إيران من الدعوة الأمريكية للنشر الديمقراطية في المنطقة. فعندما أجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية بشكل ديمقراطي وفازت حركة حماس التي تملك علاقات إستراتيجية مع إيران. ونفس الحال مع الانتخابات العراقية التي أسفرت عن فوز الشيعة، وبهذا أضيف إلى رصيد طهران في علاقاتها مع واشنطن[1].

- إستراتيجية خلط الأوراق: رغم حالة التشدد التي يبدو عليها الطاقم الحكومي بقيادة احمدي نجاد، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية حققت مكاسب سياسية عدة، فقد حققت رسالة أحمدي نجاد إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش في 8 ماي 2006 مكاسب عدة للدبلوماسية الإيرانية، من بينها أنها نجحت في الخلط أوراق الملف النووي الإيراني وتغيير الحسابات الإقليمية والدولية بشكل أضعف الموقف التفاوضي الأمريكي داخل مجلس الأمن، كما أتت بثمارها مع الأوروبيون حيث أنهم قدموا عرضاً لطهران يتضمن مزايا تكنولوجية وتجارية وضمانات إقليمية مقابل امتناعها عن تخصيب اليورانيوم، وهو الاقتراح الذي لم تجد الولايات المتحدة بداً من أن تقبله، وبالتالي نجحت إيران في تكريس الانقسام بين تحالف لندن، باريس وواشنطن وتحالف موسكو وبكين، ثم نجحت في تحويل مواقف الأطراف كلها باتجاه الحل الدبلوماسي وليس العسكري.

ويلاحظ هنا إن القيادة الإيرانية تدرك جيداً حجم الخلافات الموجودة بين القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة، وبالتالي نجحت إيران من خلال تمسكها بالدورين الروسي والصيني في تحقيق مكاسب عدة، أولها

1- سمير زكي البسيوني، ((كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165)، المجلد (41)، جويلية 2006، ص112.

منع إنفراد الولايات المتحدة بالملف النووي حتى لا يواجه نفس الملف العراقي، وثانيها وجود دور فعال لروسيا يساهم في إيجاد أزمات بين موسكو (المسكونة بهاجس المكانة التي افتقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي) والولايات المتحدة التي تسعى لمنع أي دور لروسيا يسمح لها بإعادة طرح نفسها كقوة عالمية قادرة على موازنة القوة الأمريكية[1]. وقد ساعدت هذه الإستراتيجية إيران على إحراز موقع قوة أثناء المفاوضات حول برنامجها النووي، كما أن هذه التناقضات سمحت لإيران بالتقدم خطوات أكثر ليس في أنشطة التخصيب فقط، بل وكذلك في تدعيم وجودها في المنطقة كقوة إقليمية.

- التحالفات الاقتصادية: تقوم إستراتيجية إيران في هذا الإطار على البحث عن حلفاء والتقرب من بعض الأطراف التي يعتد بها، والتي يمكن أن تعتمد عليها بشكل أو بآخر في الفترة المقبلة في مواجهتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك من خلال الارتباط معها باتفاقيات اقتصادية يكون من شأنها رفع تكلفة توجيه ضربة عسكرية أو فرض حصار اقتصادي على إيران بالنسبة لهذه الدول المرتبطة مع إيران بروابط اقتصادية، والتي ستكون مضطرة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية مع إيران.

وقد شملت هذه الإستراتيجية علاقات إيران الاقتصادية مع الصين وألمانيا[2].

- التحالفات الإقليمية[3] : وقد شملت علاقات إيران مع:

أ- سوريا: حيث أن دمشق تشكل بالنسبة لطهران نافذة على الدول العربية والصراع العربي الإسرائيلي، بينما توفر طهران لدمشق عمقاً استراتيجياً بديلاً للعمق العربي الذي بدأ في التراجع بعد الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة[4].

ب- الفصائل الفلسطينية: حيث تعتبر إيران التحالف مع حركة حماس والجهاد الإسلاميتين[5]، ورقة جديدة بحكم التوجهات والعدو المشترك. واتضح هذا التحالف بعد زيارة خالد مشعل لطهران.

ج- حزب الله اللبناني: يتضح من تطورات الملف النووي الإيراني، أن طهران اختارت المواجهة من خلال جبهات خارجية، كان أبرزها الساحة اللبنانية (توقيت الحرب 33 يوم الإسرائيلية على لبنان 2006 الذي يتزامن مع المباحثات بين أعضاء مجلس الأمن حول الملف النووي الإيراني) بحكم التأثير الإيراني البالغ على حزب الله من خلال الترابط الفكري والعقائدي بين الحزب والنخبة الحاكمة في طهران والدعم العسكري[6].

1- سمير زكي البسيوني، ((كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165)، المجلد (41)، جويلية 2006، ص 113.

2- سمير زكي البسيوني، ((كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى))، مرجع سابق، ص 114.

3- اشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003**، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 177.

4- اشرف محمد عبد الحميد كشك، ((التحالفات الإقليمية الإيرانية السياسة تتجاوز الأيديولوجيا))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165)، المجلد (41)، جويلية 2006، ص117.

5- نادية محمود مصطفى وآخرون، **إيران والعرب**، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية حوار الثقافات، 2009، ص 167.

6- عبد الإله بلقيز، **حزب الله من التحرير إلى الردع 1982-2006**، الطبعة 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 37.

ويلاحظ أن السياسة الإقليمية الإيرانية قد نجحت في بناء تحالفات مع بعض الأطراف التي تواجه الضغوط الأمريكية ذاتها، وهو ما يجعل تلك التحالفات الإقليمية من أهم الأوراق في يد صانع القرار الإيراني لإدارة الأزمة إدارة تخدم مصالح إيران العليا.

وبناء عليه، عملت إيران منذ بدايات الأزمة النووية، إلى التمسك ببرنامجها النووي، الذي أكدت مراراً على سلميته، ومستندة في ذلك على حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية حسب معاهدة عدم الانتشار النووي. وفي الوقت نفسه عملت على تفنيد الاتهامات الغربية عموماً والأمريكية- الإسرائيلية خصوصاً بأن لديها برنامج عسكري ســـري تعمل فيه تحت غطاء البرنامج السلمي. وبعد عزل إيران من خلال قانون داماتو وسياسة الاحتواء المزدوج، أدرك القادة الإيرانيون بأن بلدهم يأتي في رأس قائمة محور الشر حسب التصور الأمريكي. وما البرنامج النووي الإيرانـــي سوى حلقة جديدة في مسلسل اختلاق الذرائع لضرب إيران وإسقاط النظام الإسلامي الحاكم المضاد للسياسات الأمريكية. ولذلك فإن إيران تدير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة بمنهج إدارة الأزمات، فنتيجة الضغوط الأمريكية المستمرة إضافة إلى الأزمات الفعلية التي تمر بها العلاقات في أوقات متقاربة، وجدت الدبلوماسية الإيرانية ذاتها مضطرة التعامل مع واشنطن وكأنها في أزمة مستمرة معها بما يعنيـــه ذلك من التحرك تحت ضغط عامل الزمن للتعامل مع تهديد عاجل ومحدودية البدائل المتاحة وغيرها من عناصر الأزمة[1].

حاولت الحكومة الإيرانية منذ اندلاع الأزمة في أواخر عام 2002 الحفاظ على ما حققته من إنجازات في برنامجها النووي، بما في ذلك المنشآت محل الاتهام، بدون الاضطرار إلى تقديم تنازلات تؤدى إلى تقييد خياراتها النووية. وحاولت في البداية تبني موقف الإنكار والنفي في مواجهة الاتهامات بانتهاك معاهدة منع الانتشار النووي، وظلت مصرة على تقديم تفسيراتها الخاصة لهذه الاتهامات. وعندما لم يعد الإنكار صالحاً لمواجهة الأدلة الجديدة التي تم اكتشافها، والمتعلقة بتخصيب اليورانيوم، حاولت الحكومة الإيرانية كسب الوقت والاكتفاء بتقديم تنازلات جزئية مؤقتة، فهي وافقت على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن بدون التخلي عن أي عنصر في برنامجها النووي، ووقعت على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، ولكن مع تبني تفسيراً محدداً لهذا البروتوكول بما يفرض قيوداً على مفتشي الوكالة في تفتيش المنشآت النووية والعسكرية الحساسة. ووافقت على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، ولكن باعتباره وقفاً مؤقتاً، وليس وقفاً نهائياً، بما يضمن لإيران الحفاظ على العناصر الرئيسية للبرنامج النووي الإيراني بدون تحولات جذرية.

وتأكيداً لعدم وجود أنشطة سرية في برنامجها النووي، زادت إيران من تعاونها نسبيا مع الوكالة خلال النصف الأول من عام 2003، عبر السماح لمفتشي الوكالة بزيارة كافة المنشآت محل الأزمة، إلا أن هذا التعاون لم يكن كافياً،

1- سامح راشد، ((إيران وواشنطن: حسابات متداخلة وضغوط متبادلة))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (158)، المجلد (39)، أكتوبر 2004، ص 163.

إذ ظلت الوكالة تثير تساؤلات بشأن العديد من مكونات البرنامج النووي الإيراني، وفى مقدمتها مدى التقدم الذي حققته في مجال تخصيب اليورانيوم، ومصير كميات اليورانيوم التي استوردتها إيران من الصين في أوائل التسعينيات، وعدم كشف إيران عن كافة منشآتها النووية*.

2.3. السلوك الايراني التفاوضي

ويشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها الزمني باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران، مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة. ومن الممكن هنا رصد حالة واضحة من الانفصال بين الخطاب السياسي والممارسة العملية، في الإدارة الإيرانية للأزمة ولاسيما في حالة تقديم تنازلات أو التراجع عن مواقـــف سابقة. فعندما كانت إيـــران تضطر إلى تقديم تنازلات بموجب القرارات الصادرة عن مجلس أمناء الوكالة، وبالذات في القرارات التي تحدثت عن مهلة زمنية محددة (القرار الصادر عن اجتماع يونيو 2003، والقرار الصادر عن اجتماع سبتمبر 2004)، فإن إيران كانت تضطر بعد ممانعة قصيرة إلى الامتثال لهذه القرارات، ولكن مع استمرار الخطاب السياسي الإيراني على نفس المبادئ الخاصة بالتأكيد على حقوق إيران الكاملة في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية، كما لو أن إيران ما زالت مصرة على نفس المواقف بدون أي تنازلات للوكالة، بل والذهاب في كافة الحالات إلى تصوير هذه التنازلات على أنها بمثابة انتصار دبلوماسي لإيران في وجه المؤامرات التي تحاك ضدها[1].

ومع أن بعض التحليلات تذهب في تحليلها لإدارة الأزمة إلى أن إيران كانت تتبع تكتيك حافة الهاوية في تفاعلاتها مع الوكالة والقوى الدولية المعنية، عبر إطلاق التهديدات بوقف التعاون والتراجع عما تم الاتفاق عليه في مراحل سابقة، إلا أن ما قامت به إيران خلال الأزمة لم يكن في تقديرنا تطبيقاً لتكتيك حافة الهاوية إلا فيما يتعلق بالتصريحات الشفوية لكبار المسؤولين الإيرانيين، والذي كان موجهاً لأغراض الاستهلاك المحلى، بينما كانت إيران تمتنع عن إطلاق التهديدات أو استخدام عناصر تكتيك حافة الهاوية في تفاعلاتها الرسمية مع الوكالة أو القوى الدولية، خوفاً مما قد يترتب على ذلك من إعطاء الفرصة للإدارة الأمريكية لنقل الملف إلى مجلس الأمن.

---

*- انظر الوثائق التالية: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2003.40**، مرجع سابق.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2003.63**، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 27أوت2006.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2003.75**، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 14نوفمبر2003.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2004.11**، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 26فيفري2004.

1- أحمد إبراهيم محمود، ((الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع))، **مجلة كراسات إستراتيجية**، القاهرة، العدد (149)، المجلد 15، 2005، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K31.HTM، 13 ديسمبر 2009، 18سا53د.

سمة أخرى مميزة للإدارة الإيرانية للأزمة تتمثل في أن كل تنازل تقدمه إيران للوكالة كانت ترفقه بشروط من شأنها إلغاء هذا التنازل في المستقبل، وتفريغه من مضمونه. فالموافقة على الانضمام للبروتوكول الإضافي كانت مشروطة من وجهة النظر الإيرانية بأن مفتشي الوكالة لن يكون لهم حق الدخول المفاجئ وغير المشروط لأي مواقع في البلاد، إذ جرى الحصول على ضمانات من الوكالة والاتحاد الأوروبي بأن مقر المرشد الأعلى للجمهورية وبعض المراكز العسكرية والأمنية الحيوية التابعة لمكتب المرشد لن تخضع للتفتيش .بموجب نصوص البروتوكول علاوة على التأكيد أيضا على أنه إذا جرى استغلال هذا البروتوكول لتهديد مصالح إيران وقيمها الوطنية، فإنها لن تتردد في وقف تعاونها مع الوكالة تماماً. وجرى في الوقت نفسه التأكيد على أن تعليق تخصيب اليورانيوم الذي كانت إيران قد التزمت به في تلك الفترة هو تعليق مؤقت وطوعي لإيجاد الثقة، ولكن مع التأكيد على أن يظل من غير الوارد وقف أنشطة التخصيب نهائياً[1].

كانت الدوافع وراء هذا السلوك الإيراني تتمثل في محاولة الحفاظ على مختلف مكونات البرنامج النووي الإيراني .بمعنى ألا تضطر إيران إلى التخلي عن أي تطور حققته في هذا البرنامج، سواء فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، أو حتى بالاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم، مع الاكتفاء بتقديم الضمانات على أن التخصيب سوف يكون مخصصاً بالكامل للأغراض السلمية. وينطوي هذا الموقف الإيراني على براعة شديدة في تحديد الأهداف أثناء الأزمة، وفى تحديد أشكال السلوك الملائمة في مختلف مراحل تطور الأزمة، بحيث يبدو كما لو أن إيران تتجاوب مع الضغوط الدولية الرامية إلى وقف أنشطتها المحظورة، ولكنه يكون تجاوباً مؤقتاً ومشروطاً ويهدف فقط إلى مجرد امتصاص تلك الضغوط، مع الاحتفاظ لإيران بالحق في العودة مجدداً إلى تنفيذ هـــذه الأنشطة[2].

كذلك تميزت الإدارة الإيرانية للأزمة بأسلوب الخطوة إلى الإمام، وتجلى ذلك في التجربة التي قامت بها إيران في مجال تخصيب اليورانيوم، إذ أنها استخدام 164 أسطوانة للطرد المركزي، من أجل تخصيب كميات من اليورانيوم بنسبة 3.5%، وهى نسبة متدنية للغاية، وتمثل فقط الحد الأدنى اللازم للاستخدام كوقود للمفاعلات النووية. وربما تتمثل القيمة الأكبر لهذه التجربة في المنظور الإيراني في أنها تعنى امتلاك إيران القدرة على تخصيب اليورانيوم، وهى قدرة لا تمتلكها إلا القليل من الدول في العالم. وقد أدى نجاح إيران في إجراء تجربة التخصيب، وانضمامها بالتالي إلى هذه المجموعة من الدول، إلى اعتقاد القادة الإيرانيين بأن بلادهم أصبحت في مصاف القوى الكبرى في العالم. وتصب تجربة تخصيب اليورانيوم في اتجاه تصعيد الأزمة بين إيران والأطراف الأخرى، باعتبار أن التخصيب يمثل جوهر الأزمة، ناهيك

1- أحمد إبراهيم محمود، ((الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع))، مرجع سابق.

2- أحمد إبراهيم محمود، نفس المرجع.

عن أن التجربة جاءت عقب فترة قصيرة من المهلة التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم 1969 والذي أمهل إيران مدة 30 يوم للاستجابة لمطالبه وأبرزها الوقف الكامل والشامل لأنشطة تخصيب اليورانيوم[1].

تمثل تجربة التخصيب إذن، خطوة إلى الإمام، وتحدياً للأطراف التي وقفت وراء صدور القرار المذكور.والأكثر من ذلك أن هذه التجربة تلقى مزيداً من الزيت على الشكوك القائمة بالفعل، بشأن الدوافع الحقيقية للأنشطة النووية الإيرانية، والتي تدور حول التشكيك في الطبيعة السلمية لهذه الأنشطـــة، ومما يزيد من تعقيد الموقـــف أن الحكومة الإيرانية أعلنت، عقب التجربة، اعتزامها تركيب آلاف الأجهزة الإضافية في منشأة ناتانز. وبغض النظر عن حقيقة أن هذه الخطط الإيرانية ربما تنطوي على مبالغة واضحة، في ضوء محدودية القدرات الإيرانية الراهنة في مجال تخصيب اليورانيوم، فإن الدلالة الأهم هنا تكمن في أن هذه الخطط تنطوي على المزيد من الاستفزاز للأطراف الدولية الأخرى، لأنها تؤكد أن إيران تعتزم الوصول بقدراتها إلى مستويات تمكنها من إنتاج يورانيوم مخصباً بنسبة عالية، وصالحاً للاستخدام العسكري.

أما فيما يتعلق بالتقييم الإيراني لاحتمالات تعرض منشآتها النووية لضربة عسكرية، فإن كبار المسؤولين الإيرانيين، ولاسيما العسكريين منهم، تعاملوا باستهانة شديدة مع التهديدات الأمريكية، وبالذات تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش في 18 جانفي 2005، التي رفض فيها استبعاد القيام بعمل عسكري ضد إيران إذا لم تكن أكثر وضوحاً بشأن برنامجها النووي، إذ تبارى المسئولون الإيرانيون في الرد على هذه التهديدات، حيث أشار الرئيس خاتمي إلى أن بلاده جاهزة للدفاع عن نفسها، بينما أكد وزير الدفاع على شمخاني أنه لا توجد دولة تستطيع مهاجمة إيران، مؤكداً ثقته في قدرات بلاده العسكرية. وأشار مسؤولون إيرانيون إلى أنه حتى في حالة تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف، فإن البرنامج النووي الإيراني سوف يستمر تحت الأرض أو في أعماق الجبال، وهى أماكن يمكن لإيران أن تواصل فيها عمليات التخصيب، دون أن يكون ممكناً استهدافها من قبل أي أنواع من الصواريخ أو الأسلحة.

الدلالة الرئيسية لهذه المواقف تصب في اتجاه التأكيد من جانب القيادة الإيرانية على الحرص خلال الأزمة على الحفاظ على مصالح إيران الحيوية، والاستعداد بقوة في الوقت نفسه حتى لأسوأ السيناريوهات المحتملة للأزمة، بما في ذلك احتمالات التعرض لضربات عسكرية من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل. وكان الهدف الرئيسي لهذا السلوك الإيراني ليس فقط التأكيد على أن إيران لا تخشى شيئاً أثناء الأزمة، ولكن أيضاً محاولة لإبراز أن إيران هي التي تمتلك اليد العليا في التفاعلات المحيطة بالأزمة، وهى التي تفرض خياراتها على مختلف الأطراف[2].

1- أحمد إبراهيم محمود، ((تخصيب اليورانيوم: قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية))، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد (137)، المجلد (12)، 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E89.HTM، بتاريخ 04أفريل2010، 16سا 59د.

2- أحمد إبراهيم محمود، ((تخصيب اليورانيوم: قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية))، المرجع السابق.

3 المواقف العربية والاسرائلية من البرنامج النووي الإيراني

تهدف إيران من خلال تنفيذ برنامجها النووي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإستراتيجية إضافة إلى الهدف الاقتصادي، رغم أن هذا الأخير ليس مخالفاً للمنطق، إلا أنه ليس مقنعا تماماً. وهذا مانراه من مواقف دول المنطقة.

1.3. المواقف العربية

إن القراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلا أو كثيرا في مضمونها عن القراءة الغربية لبرنامج إيران النووي، فالدول العربية لا تمتلك أدلة مادية على الاتهامات الغربية لإيران بأنها تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، فالبرنامج النووي الإيراني من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة الانتشار النووي، وتحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية، فترى هذه الدول أن من الواجب والمنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات التفتيش والتحقق لتعزيز الثقة المتبادلة[1] .

جاءت ردود الفعل العربية وخصوصا الخليجية حول نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم متوافقة مع مخاوفها المعروفة من البرنامج النووي الإيراني، ففي القمة الخليجية التشاورية التي عقدت في الرياض 6 ماي 2006 طالب القادة الخليجيون إيران بالالتزام بتعهداتها الدولية في شأن ملفها النووي. ورغم القلق الذي أبدته بعض الأطراف الخليجية إلا أن تصريحات القادة الخليجيين كانت تتسم بصفة عامة بالهدوء وعدم التصعيد مع الجانب الإيراني، حيث يبدو أن هناك رغبة خليجية فيء عدم إثارة إيران في ظل الوضع الجديد[2].

وعند الحديث عن موقف دول الخليج من الملف النووي الإيراني، يمكن القول أن ثمة اتفاقاً خليجياً عاماً حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين للتعاطي مع أزمة الملف النووي:

الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً وخصماً من أمن واستقرار الخليج[3] .

الاتجاه الثاني: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لابد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليه[1]. وبذلك اتخذت موقفاً دبلوماسياً متوازناً، ففي حين ترفض

1- مصطفى العاني، **مبادرات إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006، ص 69.

2- سمير زكى البسيوني، ((كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية))، مرجع سابق.

3- عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، الطبعة 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص124.

استخدام القوة العسكرية تجاه إيران وتضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل لقوة نووية إلا أنها تدعو إلى التعقل وعدم التسرع، فقد أعلن ولى العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووي[2].

أما الكويت، فقد أكدت مرارا على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وهو ما جاء على لسان القادة الكويتيين، ومتأسفين إذا كانت النية الإيرانية غير ذلك، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على حل الأزمة النووية سلميا. وهو نفس الموقف العماني والقطري والبحريني.

ومن هنا يمكن القول، أن موقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني يتسم بالغموض والصمت والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع الإيراني[3]، ففي القمة الخليجية المنعقدة في أبو ظبي في 2005، تجنب مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة من امتلاك السلاح النووي، وفي المقابل تضمن البيان الختامي للقمة انتقادات مباشرة وعنيفة لإسرائيل حول موضوع الأسلحة النووية تحديدا. ولم يتضمن البيان انتقادا أو مطلبا محددا لإيران في شأن برنامجها النووي وعدم طرح هذا الملف للنقاش الجماعي وتغليب الحديث عن الجزر الإماراتية ربما رغبة منها في كسب مزيد من الأوراق بصدد قضية الجزر أو تبعا لاختلاف الرؤى ومستوى القلق من البرنامج النووي الإيراني من دولة خليجية إلى أخرى، فيما اعتبر أن تردد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني وللتصريحات الحادة التي أطلقها الرئيس الإيراني في تلك الفترة[4] .

وبذلك فإن الموقف الخليجي من أزمة الملف النووي الإيراني دفع البعض إلى الاعتقاد بأن دعم فكرة وجوب منع إيران من امتلاك القنبلة النووية هو إقرار ضمني بأحقية إسرائيل في احتكار امتلاك التقنية النووية وبالتالي السلاح النووي في المنطقة، وهو ما يعد موقفا سلبيا تجاه إيران[5].

1- سامح همام، ((الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد (72)، المجلد (07)، جويلية2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN79.HTM، 22جانفي2010، 15سا04د.

2- سمير زكى البسيوني، ((كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية))، مرجع سابق.

3- توفيق المديني، **العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2010، ص 560.

4- عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص122.

5- سامح همام، ((الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، المجلد(07)، العدد (72)، جويلية 2009، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN79.HTM، بتاريخ: 22جانفي2010، 15سا04د.

وبشكل عام يلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي ركز في تحركاته لإدارة الموضوع النووي الإيراني على جانبين أساسيين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذبك من نتائج كارثية، أولهما: رفض تصعيد الملف النووي الإيراني إلى مرحلة الحرب مع إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية، لأن مثل هذه الحرب قد تضع منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل كامل في مهب الريح، وتجعلها عرضة للدمار الشامل. وثانيهما: رفض امتلاك إيران للسلاح النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة[1].

وفي الواقع عند تحليل تصريحات المسؤولين الخليجيين يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الخطوة الإيرانية الأخيرة، ورغم هذا فإن الدول الخليجية، كغيرها من الدول العربية، لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلـــق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمـــة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، حيث تدرك هذه الدول أن أي مواجهة إيرانيـــة أمريكية سوف تدور على أرضها وبالتالي ستكون هي الخاسر الأول.

أما الموقف السوري فتميز بالتحالف مع إيران وتشكيل جبهة مشتركة أمام التهديدات الخارجية، وبالرغم أن سوريا وإيران لن يشيرا إطلاقا إلى أن المقصود بالتهديدات الخارجية وهو الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، إلا أن كلا البلدين يتعرض للضغط الأمريكي الشديد[2].

لقد احدث الموضوع النووي الإيراني ردود أفعال متضاربة بين الدول العربية، فمن ناحية هناك دول تقف مع إيران على طول الخط مثل سوريا، ودول أخرى ترفض المساعي الإيرانية لامتلاك سلاح نووي مثل مصر والدول الخليجية، ودول أخرى لا تتبنى أي موقف حيال القضية مثل دول الشمال الإفريقي[3].

النقطة المهمة هنا هي أن وصول إيران إلى مستوى أعلى من التقنية النووية في المستقبل سوف يفرض على الدول العربية ومنها الخليجية خيار التهدئة مع إيران، بل قد يجعل إيران، قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الثلاث، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيراني والإماراتي حول الجزر بنفس الشكل الذي كان عليه قبل نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم. أضف إلى هذا أن التطور الإيراني الأخير سوف يساهم في زيادة قدرة إيران على فرض أجندتها الإقليمية في المنطقة والتي لو اتفقنا جدلاً أنها ستكون معارضة للأجندة والمصالح الأمريكية في المنطقة فإنه لا يمكن الاتفاق بشكل تام بأن هذه المصالح الإيرانية ستكون متوافقة مع المصالح العربية بوجه عام والمصالح الخليجية على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استناداً إلى تفوقها في القوة العسكرية التقليدية والقدرات النووية في المستقبل، خاصة أن أي محاولة من جانب الدول العربية لمجاراة إيران في الوصول للتقنية النووية ستواجهها مصاعب كبيرة من أهمها الرقابة المشددة المفروضة

1- عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص123.

2- محمد نور الدين عبد المنعم، **النشاط النووي الإيراني** ، الطبعة 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009، ص 67.

3- محمد جمال مظلوم و ممدوح حامد عطية، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج**، الطبعة 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011، ص 32.

على نقل التكنولوجيا النووية، بالإضافة إلى مصاعب تطوير القاعدة العلمية والصناعية الوطنية اللازمة لبرنامج نووي مكتفى ذاتياً والذي يحتاج إلى عدة سنوات، وهو الأمر الذي تفتقده دول الخليج التي تغلب عليها النزعة الاستهلاكية[1].

وعموما، إذا كانت الدول العربية ولا سيما الخليجية منها، مارست سياسة الصمت لمدة طويلة إزاء البرنامج النووي الإيراني، فإن تخوفها الآن نابع من أن إيران باتت مشكلة كبرى لنظام منع الانتشار النووي ولأمن الخليج، في ظل تضافر الدلائل على أن إيران أنجزت مشروعا لتخصيب اليورانيوم بنسبة 20%، وتسير بخطى ثابتة وقوية على طريق امتلاك السلاح النووي، الأمر الذي ينصبها على رأس المعسكر الراديكالي المتشدد في الشرق الأوسط العربي والإسلامي ومن المرجح أن تحمل إيران آنذاك الدول الإسلامية والعربية على التزام سياساتها، وعلى قطع علاقاتها مع إسرائيل.

بيد أن العوامل التي جعلت هذه الاستكانة العربي لا يمكن احتمالها على أكثر من صعيد، ورجحت كفة القلق هي الصعود القوي لإيران في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وبروزها كقوة إقليمية فضلا من احتمال ظهورها كجار نووي قريب في الخليج العربي.

2.3. الموقف الاسرائيلي:

تنظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها واحدة من الدول التي تشكل تهديداً امنياً لها، بحكم إيديولوجيتها الظاهرة وإمكانياتها التسلحية واستعداداتها العسكرية، فضلا عن الموقع الجغرافي[2]. وما البرنامج النووي الإيراني إلا ورقة قوة لإيران في حساباتها الإستراتيجية في المنطقة ودليلا لهذه النظرة الإسرائيلية، كما جاء في التقارير السنوية للمخابرات الإسرائيلية والتي أفادت أن إيران تشكل أكبر خطر على وجود إسرائيل، وأن برنامجها النووي سيصل إلى نقطة اللاعودة في 2005، وأنه سيكون في مقدور الصاروخ الإيراني الباليستي شهاب 3 القادر على حمل رأس نووي يصيب وسط إسرائيل خلال عامين أي عام 2007، و لم يخف كل من الرئيس الإسرائيلي موشى كاتزاف ووزير الدفاع شاؤول موفاز رغبتهما في إسقـــاط النظام القائم في طهـــران، حيث ذكرت صحيفة هاآرتس أن إسرائيل بدأت حملة دبلوماسية من أجل كسب تأييد الرأي العام العالمي لموقفها من إيران، واعتقادها بأن طهران تحاول إنتاج أسلحة نووية لتدمير إسرائيل[3]. وقد زاد من سخونة الأحداث التهديد الإسرائيلي الصريح لإيران بضرب منشآتها النووية، إذا أصرت روسيا علي المضي قدماً في إمدادها بالوقود اللازم لتشغيل مفاعل بوشهر النووي، فردت طهران بأنها ستمحو إسرائيل من الوجود إذا تجرأت وهاجمتها. صحيح أن هذه ليست المرة الأولي التي يردد فيها مسؤولو الجانبين تصريحات متبادلة

1- سمير زكى البسيوني، ((كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية))، **مجلـــة مختـــــارات إيرانيـــة**، القاهرة، المجلد(07)، العدد (71)، جوان 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN72.HTM، بتاريخ: 22جانفي2010، 15سا09د.

2- محمد أبو الفضل، ((هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل))، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد (30)، المجلد (04)، جانفي 2003، ص 86.

3- حسام سويلم، ((هل بدأ العد التنازلي لضربة إسرائيلية ضد إيران))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد (50)، مجلد (05)، سبتمبر 2004، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN44.HTM، 22جانفي2010، 15سا10د.

من هذا القبيل، إلا أنها المرة الأولي التي تتسم فيها بهذه الحدة وربما ما يفسر الدافع لحدتها في هذا التوقيت تحديدا عدة أمور أهمها[1]:

الاعتقاد الخاطئ الذي ساد لدي الإسرائيليين بأن الصدمة العراقية إلي جانب التغييرات الجارية في أفغانستان أمران من شأنهما أن يزعزعا أركان النظام الإيراني بشكل يجعله يرضخ أمام تهديدات من هذا القبيل.

الإسرائيليون، وهم يطلقون هذا التهديد، كانوا يحاولون ردع الإيرانيين، باستدعاء واقعة ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981، ومن ثم أرادوا توصيل رسالة ضمنية مفادها أن لدى إسرائيل القدرة على ضربة إجهاضية لمنشآت إيران النووية.

من الأهمية بالنسبة لإسرائيل أن يتم توجيه ضربة خاطفة لإيران قبل حلول موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر المقبل.

أن هذه التصريحات جاءت في أعقاب تحقيق إسرائيل إنجازاً وصفه الخبراء العسكريون بأنه تاريخي، ألا وهو نجاح الصاروخ الإسرائيلي حيتس في اعتراض وإسقاط صاروخ باليستي من طراز سكاد، في آخر تجربة تمت في صحراء كاليفورنيا بالتعاون مع الجيش الأمريكي، في يوليو الماضي. وهو بالطبع إنجاز عزز من قـــوة الـــردع الإسرائيلية، لأنه أصبح بإمكانه التصدي لصاروخ شهاب 3 الإيراني المتطور.

معلومات سرية تسربت بأن الجيش الإسرائيلي قد وضع بالفعل خططا تفصيلية للهجوم علي المنشآت النووية الإيرانية، بل إن هناك تدريبات عسكرية تجري من أجل تنفيذ الخطة.

وأخيراً، رغم حالة الإجماع التي تحظي بها مسألة توصيف الخطر الإيراني علي إسرائيل لدي الرأي العام والقوي السياسية في إسرائيل، إلا إن هناك اختلافاً حول كيفية مواجهة هذا الخطر، حيث تري مثلاً بعض الأحزاب أن توجيه ضربة لإيران يجب أن يتم تحت غطاء الأمم المتحدة، إلا أن الحكومات الإسرائيلية أصبحت لديها رصيد من الثقة لدي الرأي العام يمنحها مساحة من حرية الحركة الفردية في إتباع النهج الذي تراه مناسبا اتجاه إيران ويجعلها تتجاوز أي معارضة قد تبدو من بعض القوي السياسية.

إن إسرائيل لا ترى حاجة لان تكشف عن قدراتها النووية، لكن المحور الرئيس لهذه الإستراتيجية مرتبط بقدرتها على توجيه الضربة الثانية، ولما كانت إسرائيل تجد نفسها على الدوام أمام خطر حقيقي آت من إيران فقد كان لا بد من أن تكثف جهودها من أجل رفع مستوى قدرتها على شن هجمات وقائية. وإن النقطة التي يجب الالتفاف إليها هي أن إسرائيل تعطي إيران مكانة خاصة في معادلاتها، ومن هنا فإنها تفكر بالقيام بأي خطوة متهورة ضدها. ولما كان الطرفان يدركان قدرتهما العسكرية جيدا فإنها لن يقدما على خطوات يهدف كل منهما من خلالها إلى إلحاق الأذى بالأخر والدليل على ذلك يمكن إرجاعه إلى وجود نوع من توازن القوى بين الطرفين وعدم خلو إستراتيجيتهما

1- حسام سويلم، ((هل بدأ العد التنازلي لضربة إسرائيلية ضد إيران))، المرجع السابق.

العسكرية من العناصر الدفاعية والوقائية. لكن الكيان الإسرائيلي قادر على أن يكون قوة متفوقة أمام القدرات النووية العربية، وعلى هذا الأساس يمكن أن نستشف أن الهدف الأول في خطة الإستراتيجية النووية الإسرائيلية سيكون إيران، فالبلدان العربية برمتها لا تتمتع بقدرة كبيرة تخولها امتلاك قوة نووية .

4. خاتمة:

بدأت الأزمة النووية الإيرانية الحالية سنة 2003 مع تسرب وظهور معلومات عن مواقع نووية إيرانية سرية كان من المفترض أن تقوم بالإبلاغ عنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب اتفاقية الضمانات التي وقعتها إيران سنة 1974. إلا أن جذور هذه الأزمة تعود في الحقيقة إلى ما قبل هذا التاريخ، ولكن انعدام الأدلة والبراهين أبقاها في مرحلة الشكوك والتخمينات.

استطاعت إيران التحكم في دورة الوقود كاملة، كما أنها أصبحت تنتج اليورانيوم المخصب على نطاق صناعي، وهنا يكمن جوهر الأزمة النووية. لأنه سواء كان موجه إلى الإغراض السلمية أو العسكرية فالتقنية نفسها تستعمل، والاختلاف البسيط هو فقط في نسبة التخصيب.

ويترافق القلق من قدرة إيران النووية بالقلق حول النوايا الإيرانية. ورغم أن أي من الأنشطة النووية الإيرانية لا تشكل بالضرورة انتهاكاً للالتزامات الإيرانية، وجميعها قد تنسجم مع مشروع ذي طابع سلمي بالكامل، إلا أن نمط السلوك الإيراني يشكل مدعاة لعدم الارتياح وانعدام الثقة المتبادلة.

بالتالي، ومن خلال الأزمة النووية، ظهرت مجموعة من الأطراف المهتمة بالبرنامج، وهدفها هو إبقاء هذا البرنامج موجها بالأساس إلى الأغراض السلمية. وهنا يلعب أسلوب التفاوض الإيراني دوراً كبيراً في تطور الأزمة.

أما على صعيد مواقف الدول من البرنامج النووي الإيراني، فإنه يلاحظ أن احدث الموضوع النووي الإيراني ردود أفعال متضاربة بين الدول العربية، فمن ناحية هناك دول تقف مع إيران على طول الخط مثل سوريا، ودول أخرى ترفض المساعي الإيرانية لامتلاك سلاح نووي مثل مصر والدول الخليجية، ودول أخرى لا تتبنى أي موقف حيال القضية مثل دول الشمال الإفريقي .

النقطة المهمة هنا هي أن وصول إيران إلى مستوى أعلى من التقنية النووية في المستقبل سوف يفرض على الدول العربية ومنها الخليجية خيار التهدئة مع إيران، بل قد يجعل إيران، قادرة في المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الثلاث، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيراني والإماراتي حول الجزر بنفس الشكل الذي كان عليه قبل نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم. أضف إلى هذا أن التطور الإيراني الأخير سوف يساهم في زيادة قدرة إيران على فرض أجندتها الإقليمية في المنطقة والتي لو اتفقنا جدلاً أنها ستكون معارضة للأجندة والمصالح الأمريكية في المنطقة فإنه لا يمكن الاتفاق بشكل تام بأن هذه المصالح الإيرانية ستكون متوافقة مع المصالح العربية بوجه عام والمصالح الخليجية على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استناداً إلى تفوقها في القوة العسكرية التقليدية والقدرات النووية في المستقبل.

5. قائمة المراجع:

1. الكتب :

1) اشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003**، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
2) توفيق المديني، **العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2010.
3) جيفري كيمب وآخرون، **الخليج وتحديات المستقبل**، الطبعة1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
4) عبد الإله بلقيز، **حزب الله من التحرير إلى الردع 1982-2006**، الطبعة 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
5) عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، الطبعة 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
6) محمد جمال مظلوم و ممدوح حامد عطية، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج**، الطبعة 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
7) محمد نور الدين عبد المنعم، **النشاط النووي الإيراني** ، الطبعة 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009.
8) مركز يافا لدراسات الإستراتيجية، **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني**، ترجمة أحمد أبو هدية، الطبعة1، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 2006.
9) مصطفى العاني، **مبادرات إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.
10) معهد ستوكهولم، **الكتاب السنوي للتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2011**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
11) نادية محمود مصطفى وآخرون، **إيران والعرب**، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية حوار الثقافات، 2009.

2. المقال المنشور:

1) اشرف محمد عبد الحميد كشك، ((التحالفات الإقليمية الإيرانية السياسة تتجاوز الأيديولوجيا))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165)، المجلد (41)، جويلية 2006.
2) سامح راشد، ((إيران وواشنطن: حسابات متداخلة وضغوط متبادلة))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (158)، المجلد (39)، أكتوبر 2004.
3) سمير زكي البسيوني، ((كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165)، المجلد (41)، جويلية 2006.
4) سمير زكي البسيوني، ((كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165)، المجلد (41)، جويلية 2006.

5) محمد أبو الفضل، ((هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل))، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد (30)، المجلد (04)، جانفي 2003.

3.تقارير :

1) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2003.63**، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 27أوت2006.

2) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2003.75**، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 14نوفمبر2003.

3) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **تقرير المدير العام رقم Gov.2004.11**، فيينا: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 26فيفري2004.

4) مجموعة الأزمات الدولية، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي، **(التقرير رقم 51 حول الشرق الأوسط)**، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 23 فيفري 2006.

4.الانترنت :

1) أحمد إبراهيم محمود، ((الأزمة النووية الإيرانية تحليل لاستراتيجيات إدارة الصراع))، مجلة كراسات إستراتيجية، القاهرة، العدد (149)، المجلد 15، 2005، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K31.HTM، 13 ديسمبر 2009، 18سا53د.

2) أحمد إبراهيم محمود، ((تخصيب اليورانيوم: قفزة للمجهول في الأزمة الإيرانية))، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد (137)، المجلد (12)، 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E89.HTM، بتاريخ 04أفريل2010، 16سا 59د.

3) حسام سويلم، **(**(ماذا بعد الرد الإيراني على سلة الحوافز وما هي الخيارات المتاحة))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، المجلد (07)، العدد (67)، فيفري 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN88.HTM، بتاريخ: 04أفريل2010، 20سا20د.

4) حسام سويلم، ((هل بدأ العد التنازلي لضربة إسرائيلية ضد إيران))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد (50)، مجلد (05)، سبتمبر 2004، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN44.HTM، 22جانفي2010، 15سا10د.

5) سامح همام، ((الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد (72)، المجلد (07)، جويلية2006،

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN79.HTM، 22جانفي2010، 15سا04د.

6) سامح همام، ((الملف النووي الإيراني متغير جديد في معادلة أمن الخليج))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، المجلد(07)، العدد (72)، جويلية 2009، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN79.HTM، بتاريخ: 22جانفي2010، 15سا04د.

7) سمير زكى البسيوني، ((كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية))، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، المجلد(07)، العدد (71)، جوان 2006، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C1RN72.HTM، بتاريخ: 22جانفي2010، 15سا09د.